

دَالِيَّة  
الْأَلْفَاظ

بِهَا



بِسْمِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ وَاللّٰهُ اَعْلٰی  
سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ وَعَالِيٌّ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ  
مِبَارَكٌ الْاَبْتِرَاءُ  
مِيَّوْنِ الْاِتْقَاءِ  
هَذِهِ الْاَبِيَّةُ الْاَلْفَارُ لِلْعَالَمِ الْفَزَالِ الْغُرُو  
مُحَمَّدُ بْنُ اَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ اَبِي الْقَاسِمِ  
الْحَسَنِيِّ الَّذِي وَسَّعَ كُلَّ شَيْءٍ مَرَحْمَةً وَعِلْمًا وَاسْبَغَ  
عَلَيْ خَلْقِهِ نِعْمًا وَفَضْلًا جَمًّا. وَرَفَعَ الْعُلَمَاءَ وَاهْلَهُ  
كَمَا نَصَى عَلَيْهِ فِي الْاَيَاتِ الْبَيِّنَاتِ لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى يَرْفَعُ اللهُ الَّذِي يَرَى اٰمَنُو كُمْ وَالَّذِي اٰوْتُوْا  
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَالسَّلَاطِينُ اَعْلٰی سَيِّدُنَا  
مُحَمَّدٌ وَعَالِيٌّ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ  
رَسُولِ الْعَالَمِيَّةِ

وَبِعَرَفْهُ اِنَّ قَصِيْرَةً فِيْهَا بَعْضُ  
الْاَلْفَاْرِ الْمَرْهِيْبَةِ وَقَدْ نَصَى الْعُلَمَاءُ اَنْ يَنْبَغِيَ لِلرَّجُلِ  
اَنْ يَجْرِيَ اِحْبَابُهُ بِالْقَاءِ الْمَسْئَلِ الْغَامِضَاتِ عَلَيْهِمْ لِيُخْتَبَرُ  
اِذَا هَانَتْ فِيْ كَثْرَةِ الْمَعْفَلَاتِ وَايْضَاحِ الْمَشْكَلَاتِ  
وَقَدْ خَرَّ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ مَعْرِفَةَ الْبِتَارِ وَنَصَهُ



كالقبة وموضع يثرب بالثياب والاستور العروس  
 وقصر ان جمع قصير اي الميوسات في مجالس  
 لتلا يكلح عليه الرجال والقصر لغة التمس قال تعالى مور  
 مقصورات في التبع وهو استعاره عن المساكن المستورات  
 التي لم يكلح عليها كالعر قال الشاعر:

وانت التي حبيت كل قصير الي ومع تعلق بزارا القصار  
 عنيت قديمات الجمال ولم ازل قطار الحصى شرا النساء البجارت  
 والبجارت جمع بخر بالتم وهو القيم المجمع المتلف  
 فبها وضوءك التيمم مبطل ليد الكوا عنرا اللطيف ذوى الشرا  
 قوله فبها القيم عان دعاء التيمم المستعار للمسلمة  
 المنسوبة لزهة مالك والوضوء الذي قال انه يكلح  
 الطوارك التيمم اشار به الى رابع الاقوال التي اشار  
 اليها في بقوله والافتح التيمم ان كثر و رابعها  
 يجمع ما اي وان كانت الجراح يغير حال التيمم كس اس  
 ورجل فقير يقيم ليالي به هارة تامه وقيل يوضا  
 بغسله و ترك غيره وقيل يقيم ان كثر الجرح يان كان  
 غيره تعالىه و رابع الاقوال يجمع التيمم وغسله  
 احتياجا ويوخر التيمم لتلا يكلح و اقله من الصلاة

تيمم

تيمم

وانظر 4

وانظر هل يجمع الصلاة لانها كجزئي كبرارة  
 او الاولى فقط فاذا بقى وضوءه تيمم معه  
 لصلاة اخرى واستكبر بحج الاول وهو كل التمس  
 وفي هذا الوضوء لغيره وهو وضوء لا يصلى به فرضا  
 وما كحهور خالفة بكاهي كبرية شديدة تيمم بالشهد  
 والمعاد الملك الذي في جلد مبيدة قد ذبح فانه متى

تغير بشئ دخله او نجس تيمم مضمون لقوله بخر عنة  
 شهيد كذلك لو تغير بلبس او غيره وقوله بخر عنة شهيد  
 مثال انظر شرح خا بخر قوله بخر في يابس وماء  
 ورهه متى منتم تيمم واحد قال ان لم يزل التيمم بخر  
 اشار بالبيت الى ما في الميسر من انه ان حضر الجنابة  
 للمتجينة قوه اصحاء وعمره ما وييمموا معا صلوا  
 عليها ولو سبق احدهم الاخرى بالتيمم لم ييمموا  
 لسقوك الغرض عنهم فانكرا عند قول الشيم خليل  
 وحاضر في الجنابة ان تعينت

وشخصي اذ لم يثبت تيمم اليه  
 لشخصي له هو التيمم لا بخر  
 ولفظ يسبق فعله مفرغ منغى بلم وتوكيده بالنون

بخر

وكذا امر اخر امر مع قول اخر في سفلت التيمم

5

عنه حرقوه الا اجزائه يحسبه اجماعه ما لم يعلم الخ وانما بالبيت  
 الى شئ لا يلزم ان يوقع التيمم الا بعد فراغ تيمم غيره  
 و هذا في الميت اذا لم يؤجر له ماء يغسل به فلا يتيمم  
 مريضا عليه الا بعد ان ييمم الميت له التيمم لا يفعل  
 الا بعد دخوله وقت الصلاة ولا يدخل وقت الصلاة عليه  
 الا بعد فراغ تيممه و مرشحو التيمم ائتمنا بالصلاة  
 قاله ابو فرعون.

وَمَا تَوْصِيَةٌ شَرِّ خَفِيَةٍ بِجُرْحٍ  
 وَمَسْحُهَا حَتْمٌ عَلَيْهِ بِالرُّدِّ  
 وهذا اذا كان لا يسا تحفده على كساره كما مله شح حرق  
 الصلاة وليس معه ماء يكفي وضوءه وان مسح  
 كفاه مامعه والتوضوء والمسح فهذا يوم  
 بالمسح ايجابا لا منعه يودي الى ان تقال  
 على الصلاة بالتوضوء الى التيمم فيمنع كما يمنع التوضوء  
 من التقييل

وَخَمْسَةٌ أَمْيَالٍ يَرَوْنَ تَيْمُمًا  
 بِهَا الْمُصَلِّ غَيْرُ خَيْرٍ وَلَا جُرْ  
 والمراد بها ارضي ثودوهي خمسة ايمال فقط

نص ابي العريبي في كتاب القراءان انها لا يجوز التيمم منها الا لو  
 لكونها ارض غلبت وسنك انكره في قوله تعالى ولقد كرر  
 اصحاب النجر المرسلي

وَمَرَادُ سَهْوًا فِي الْفَرِيضَةِ رَكْعَةً  
 و لو يترب من زيادته البعير

مثاله مسبوقة نحو سلاوة امامه فقاه لقضاء ما عليه  
 وهو ركعة فلما جلس لسلاوة ساه الامام فانه لا يعتد  
 بتلك الركعة التي فعل في صلب الامام على المشهور  
 فياته بركعة بعد سلاوة الامام ولا يسجد عليه في الركعة  
 التي زاد في صلب الامام لانه قزارد ها في حالة القروة  
 انكر شرح الشيخ عليا عن قوله ولا تسجدوا على موتهم حال القروة

كزار كفتا نذر يوزان بقدر ما  
 غروب في كاي يال قريح بلارد

مثاله عز ذكره انه في حال العصر عند الغروب فقاه للقضاء  
 فلما صلى ركعة تذكر انه قد صلاها فانه يشفع تلك  
 الركعة بركعة اخرى نحو فاهي بسلام العرا وانما جاز  
 للنفل لانه لم يدخل عليه ابتداء و قوله يال قريح تعجب  
 كقولهم يا للماء والتعجب

و مغمى عليه قرأ فاق لأربع  
 قبيل الغروب ويشرك الضرع عمر  
 وهذا في معنى عليه قبل الزوال والشيخ أفاق لأربع  
 قبل الغروب فلما قام ليصلي العشر تذكر أنه لم يصل  
 العشاء فذكر الخطأ فيه فولى للبي القاسم  
 هل ينمده ما أفاق في وقته لأن الوقت الماضية  
 أو لا شيء وعليه لأنه الفاتحة الحق بالوقت لغير مناع  
 في صلاة ونسيبها في الصلاة إذا ذكرها فإن ذلك وقتها  
 وعاء هذا القول الثاني مشى الناظم في قوله ومغمى  
 عليه الخ

و فرضي مصلأ بكلمته اشارة  
 أو بكلمة منه التفات بلا قصر  
 أو بكلمة ان كان منه تكلم

يسير وسهو كان منه بلا عمد  
 فالغرض الذي تكلمه الاشارة فرضي الاخرس لأنه اشارته  
 هي كلامه قال ابي رشق قد سمى الله الاشارة كلاما  
 قال دايتك أنه لا تكلم الناس ثلاثا اية الا قوله  
 وهذا على احد القولين وأما الغرض الذي يكلمه

تفسي  
 ٩  
 ٨

التفات بلا قصر فهو الممل على مسامتة للكعبة  
 في المسير الخرافه فانه متى التفت عنها بطلت  
 الصلاة وصحة الصلاة من التفت بجسده كله  
 والقبلة وقدمه اليها غصه عبر الباقى بغير مكة  
 وأما الغرض الذي يكلمه الكلام سهوا فهو  
 الذي اشار اليه خليل بقوله في البيه في الرعا في يخرج  
 محسبا أنفه ليخسر الى قوله ولم يتكلم ولو  
 سهوا

وذات عيسى أسقك اية صبرا  
 بعين لعلو الشمس بالظم اذ

الادب بالسر الامر العكس قال تعالى لقرجتم شيئا  
 لعلوا وشاننا بالبيت الى مقامات الصلاة صبرا فقلت  
 ركعة قبل لعلو الشمس وصلت الثانية بعد  
 كملو عبرا فأتها هلالا حيفا فيها فانها تسقك عنها  
 تلك الصلاة ثم ينفذ وقتها كما لا يصح وعاء  
 قوله درج الشيخ خليل بقوله وتذكر في اللج  
 بركة لا أقول الكاداء وخالفه سمويه وقال  
 انما لا تسقك عنها ورجم كلامه القولي

التفات

و شئني اذا صلى اماما صلاته  
تصح وان ياتم تبكلا فلم تجز  
أشار بالبيت الى ان مكان الصوم و اعني ان كان  
عالميا باصحاء تصح اماما متذوقا كان مؤتمرات لم  
لأنه لا يبيح افعال الاماع ولا يسمع اقواله  
وكلمة ان تنكف بها تكبته

عامة الصلاة  
عامة

لزو حيتك الحسناء يزارخ الازد  
وان ائنت لم تنكف بها كنت مبكلا  
صلاتك عمرا فاجتبت مساجد العر

وذلك كما حلف بكلاف زوجه ثلثا انه لا يكلم فلانا  
أبرئتم انتم به ففرض فأسقفه داية من الغا فخذ فان  
فتم عليه المؤتم عنت في يمينه على ثم الكلال مع  
كما نصى عليه خليل في باب اليمى وان لم يفتم عليه  
بكلت عليه لأنه كموتم بعد اجزى ركن وقيل لا تبطل الاعلى  
القول بوجود الفاتحة في كل ركعة و أتم الاماع فلا تبكلا  
عليه كى كمر عليه مجزاه عركى

عامة

و سورة اولى الر كعير سقوكها  
يزوب على اخو الامامة والخر

أخو 10

أخو يسكونه انما وكسر الواو لغتة الأخ ويزوب  
اي يجب وأشار بالبيت الى ان مخاف خروج الوقت  
يجب عليه ان يترك السورة التي بعد الفاتحة في  
الر كعير الاولى اذا كانت قراءتها تؤدي الى خروج  
الوقت لانه المخاف فكتبعه الوقت اولى واللاتيان  
بالسنة ولا مفهوم لقوله اولى الر كعير بل الثانية  
كذلك

وقاض لخرضا نرف قضاة  
عليه و جوبا مثراذا الغرض في المر  
أشار الى صلاة الجمعة فانها اذا بطلت على مهلبها  
فانه يغيرها بخبر افضله الجمعة ركعتان والكنس  
اربع وشئني يصل

و شخص يصلى بالجاز ووجه  
الى الغرب والماموع شرقا الى فجر  
أشار الى الصلوة بالصبر الجمال يجوز ان يقتدى احد  
هما بالآخر ويقابل وجهه احدهما وجه الآخر وذلك  
بان يكون احدهما بالجانب الغربي والآخر بالجانب الشرقي

منه  
11

ورهبه صحاح له يصلوا جماعة  
 وليسوا عن الة شأن ذالرهه في أبتر  
 قرسأل في البيت جماعة غير الة يستحب لهم ان يصلوا  
 افراذالوهم الجماعة في السفينة اذا صلوا تحت سقفها  
 جماعة صلوا منحنية رؤوسهم وقال مالك صلواتهم على  
 كعبهم ها افراذال أحب الي من صلواتهم تحتها جماعة منحنية  
 رؤوسهم لأنهم تركوا تمام الا عتزال وهو سنة قاله أبو الحسن  
 الصغير ونزلت الصلاة في الغباء كالملاة في السفينة  
 كما في تفسير أبي الحسن الطوسي على التهذيب

و شخص صحاح أوق الغرض جالساً  
 بالأيماء فانظر لكفر بطا بالعبير  
 قرسأل في البيت عن رجل صحاح يجوز له ان يصلي الغرضية  
 أيماء بالركوع والسجود وهو جالس وجوابه انه الرجل  
 اذا كان في البحر وخاف الميناء اقام أو سجد فانه يصلي  
 جالساً ايماً بالركوع والسجود قاله الشيخ أبو محمد بن أبي زبير في النوادر  
 ومنها كلالها للتعلم مبكلاً  
 وليس راحو هذا الكلال بمن تكبر  
 وسأله في البيت كلال ليس بركاة يبطل الغسل وهو غسل

الزمية 12

الزمية اذا كانت زوجة مسلم فانها تجبر على الغسل  
 من الحيضة ثم الزوج في الوحد فلوا غتسلت في الحيضة  
 ثم نكحت بالشهادتين مسلمة فانها تغتسل ثلثة نية بنية رفع  
 الجنابة لان غسلها الا واخلال من النية  
 وصح يصلي والجنابة ان والسما  
 يرون بها قرص الغرض في الكبر  
 الغزاة لغة الشمس وقرصها جرمها سأل في البيت  
 عن صبح وعشائين يصليهما المصلي والشمس في كبر  
 السماء وجوابه ان هذا يكون في الايام التي تصلى  
 فيها الشمس من مغربها وفيها يوم كشمس ويوم  
 كالسنة والحديث بها ثابت في الصحيح وهذا الحكم  
 نص عليه الشارح

وَرَهَهُ أَمَّا الْغُرْضُ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ  
 وَقَدْ رُخِيَ مَوَارِقُ بَعْدَ حَسَا قَرْدٍ  
 سأل في البيت عن جماعة اختلفوا الملاة خلف املع واحد  
 واكملوها خلف ثلاثة ائمة مجتمعة في مسجد واحد  
 وذلك اذا سبق الاملع احدث فخرج ولم يستخلف  
 عليهم احداً فاستخلف جماعة رجلا وجماعة رجلا وجماعة

13



رجلا واتم كالامع بجماعته فالصلاة مجزئة قاله ابراهيم  
وغسل في البيت بمعنى فرد.

و مررتكم بالامع صلواته

ولم يك عنه قرتمتلم تمير  
سال عما موم صاه خلف اماع وان اكمل صلواته معه  
بذلك وان اكملها منفردا صحت وجوابه ان هذا  
الاماع مستخلف يختم اللامع مسبوقة وفي الجماعه  
مسبوقة مثله فاذا قلوا المستخلف المسبوقة بعد  
فراغ صلاة الاماع لقضاء ما فاتته وقام المسبوقة  
الاخر لقضاء ما عليه فان اتى بالمستخلف بكلف على  
المشهور وان صاه لنفسه

و مرتك صاه قرمتي صلاة وقرنوي

صلاة تير في الاجماع في اول التقدير

وذلك مثل المالكة الذي يفصل بين الشفع والوتر  
بالسلام اذا صلاها خلفه فلا يفصل بينهما بسلام فانه يلزمه  
اتباعه وينوي بالركعتين الاولى الشفع وبالثلثة الوتر  
و شنه على كهم جوخر فرضه

لا اخر وقت الغرض حتم ابلا جهر

اشارة 14

اشارة الى ان اجماع ان غرت عليه الشمس ربع فته فان يوحى  
المغرب حتى يعلبها مع العشاء الاخير بالمدد لفة فان صلاها

قبل ذلك اعادها على قول ابي القاسم

و مغتسلح ينور فرح جنابة

ولا جمعة يجزيه عند ذوى القصر

اشارة الى ان الكافر اذا غزم على الاسلام بقلبه  
فلا يغتسل للاسلام ولم ينو الجنابة قال ابي القاسم  
يجزيه الجنابة وان لم يتوها واستشكر واجاب عنه  
ابي هارون بان يتيمم ان يكون على محاراة فاستلزم  
ذلك رفع الجنابة وكذا لو تيمم للاسلام ولم ينو الجنابة  
اجزاء الجنابة ذكاه في العتبية قال تقي الدين بن دقيق  
العبيل انه اراد بترك الكفر

و غسلا لميت مشر باق صلواتنا

عليه بلا منع لزاك و لا رد

وذلك اذا اختلف المسلمون بالكفار ولم يميز  
المسلمون فان الجميع يتسلون ويصلى عليهم  
وينوي بالصلاة المسلمية

وهنا توى زوجها غسل اغتبا وباشرها ولم يكن لها الى عند

ابى العباس

هذا اذا تزوج الرجل بعد وفاة زوجته وقبل ان ينفذها اختتاماته  
 فله غسل زوجته المتوفاة والنكح الى فرجها ومنع ذلك  
 ابو حنيفة مستثلا بقوله تعالى وان تجعوا ميراث الاختين  
 ففي النكح الى فرجها جمع بينهما فلا يجوز له غسلها وجوابه  
 ان الجمع المحرم ما كان لأجل شهوة واستمتاع ولم تقم  
 الالية مكلف الجمع ليجوز الجمع بينهما في الشهوة والاستمتاع  
 والنكح الى الميتة على حزن وعبرة لا على شهوة  
 ومعتكف له اجازوا بمسح

صحيحا صحى ان ياكل التمر بالتمر  
 وهذا رجل كان مريضا وخرج من عتكافه الى بيته فلما  
 صح نومه الرجوع الى المسجد فخرج مغفلا فلا يدرى ان يمسح  
 بالاكل في بقية يومه وكذا الرجل يمشي اذا خرجت للبعيض  
 ثم كثر ما خرجت عقيب كثره اللين من الكفا والاكل  
 ببقية يومها

وذات اعتداد مروفاة صحيحة

اجازوا الفقهاء منس الكباد مع الرنبر  
 الكباد الرنر نوعا من الكبد فالمعتدة من الوفاة اذا  
 غسلت زوجها ولم يجرى بجنكف فانه يجوز لها ان تنكح  
 ونس الطيب كماله ابي يونس

16  
 وملا

وما حرت لا يبكر الغرض سبقه  
 ويبكره ان كان منه على عمر

وهذا فيمن لم يبرء ولا ثم ابا فان سبقا الحرت على  
 الحرت لا يهره وانه تهره له فانه يهره لانه  
 رفض للملاة بخلاف الا وقاله ابي فرم  
 ونقرباع قر تزوج كاته مرارا في المص من شأنه النكح  
 وصورته ان يكون للرجل على اخره مائة دينار حال عليها  
 التوفيقا عملا لم يدرى بها على رجل عليه مائة دينار وقال ابي  
 القاسم على الميزان كالتالان في المماله كقبض  
 به او وكيله والمال ايضا من كيه اذا قبضه لانه دينه  
 قبضه بعران حاله وانه عليه من كيه اذا كان مليا لانه  
 مال عنده حاله وهو ملي ولا يرفعه فيما عنده حتى ينكح  
 ويشترط فيه ان يكونوا مليا وانكح امرأته  
 ودير على نخل الابيض مسقه زكاة نخل الغريبي ابي هنر  
 وذلك انما يكون في الغرض وعامله فان عامل  
 الغرض ينكح حصته ان قاع الغرض يبره حوله ولكن  
 تسقه زكاة حصته وان بلغت نصابا يبرى ربح المال  
 وكذا يدرى هو الا ان يكون عنده عرض يخط دينه فيه

17



صحيح فان كحوا فيه ذلك بغيره كحوا في افاضته  
 الذي هو ركنه والى المسألة اشارة بقوله  
 والاخاضة الا ان يتطوع بكحوا في صحيح فيمنه  
 وزوج تولى هنر عقربن كما حد  
 فجاز و صح ما تولى من عقرب  
 والمراد بالعقر هنا القبول لا الايجاب لأنه يكلف عليها  
 فالملك لذكور العبيد والوصية على الايتام الذكور  
 فان كلامهما تنوي العقرب على الذكور بخلاف الاناث  
 واهـ اقوال الشيخ مقليل فوكلت ما كنت ووصية  
 ومعقبة فالمراد بها الملكة للاناث والوصية  
 على الاناث واهـ الملكة لذكور العبيد والوصية  
 على ذكور الايتام فلا يكليان بالتوكيل  
 وتسريح زوج قبل مسر ولم يكن  
 له النصف مما ساق المهر الى دعير  
 وهذا اذا وهبت المهر الى الزوج ما يصرفها به كان  
 دفعت له عشرة دنانير فزوجه الزوج بها صرقا  
 ثم طلقها قبل المسر فليس له نصف الصراق لأنها  
 وهبت الشيء ولم يكن مهره لشيء ولم يكن قبل الرجوع

في ٢٥

في شتيه

وزوج عليه الحد كان كحوا في زوجته له اما ان امر المهر  
 وهو حرازني بامة زوجته التي لم يبرها بها وكانت  
 هذه الاممة مرجمة شورتها في الحلق قبل البناء اسمية  
 نصفها فسقط عنه الحد انتهى من الحلق  
 ومرسلة لزوجهها وهو غائب بان ولدت كحوا في المهر  
 لغير سفاح وهو ان مت ولدت  
 ولا ارتب مرهما بين الموت بالوليد  
 اي امر الله كثبت لزوجه الغائب اني قبر وضعت ولدا  
 يمشي ولا ترثه وليس هو ولد طاولا زنت به وهذا  
 رجز زوج عبده مرثته فغاب الزوج عنها وحاضته  
 التجارية فوكلها بالسير فحملت منه وارتب بولر  
 فهو لاحق بالسير ويثبت نسبه ويثرت العبد  
 لانه ملطوا بالرك ولا يرث العبد ولا توصف التجارية بانها  
 زانية كما في النهرية

و جيم من الزواج ما تولى بليلة  
 لهنر خسية الارث منهم الى هنر  
 اي امر الله ورثت ثلاثة ازواج ما تولى ليلة واحدة

٢١

صحيح

ويغنى عن الناحية ان يقولوا وكثيرا منهم في تلك الليلة  
اشنان فهو من تمام اللغز و صورة هذا الاول كحلقة  
وهو من يضي واسم من صده حتى خرجت من العدة  
وتزوجت وحلت من الثاني فوكثيرا وضعها ثم مات  
تلك الليلة ووضعت بعد موته ولد ارجا فافكرتها وتزوجت  
فوكثيرا الزوج الثالث وانفق موت الثلثة ليلة واحدة

الليلة

وورثت من كلهم

ومحلقت قبل اللف واوزوجها

اجازو والده لها ارتبا على عقر

الزوج

وصورة هذا الرجل كحلقة قبل البناء ثم ان المراهة كثرها بها  
على فادعاه فانه يلتمه به ويخرج بلا صرافة ولا نكاح  
مبتدرا انتهى من التهذيب في امهات الاولاد وكذا  
اذا فتح امره ثم بانته بخلع او بغير وجه العدة ثم  
تزوجها وكحلقتها قبل اللف وان كحلقتها رجعت  
قال دارقوتوني في الغارز الفقهية فتأمل ولم ازل في غير  
هذا الكتاب ولم اجد ما يضره او يغيثه في  
وجر عليه نصا فليتمه

ومارفت ممالا لمينة يؤبرتم بجم المدينة بالحد

الرفقة

الرفقة هنا بمعنى الوكء قال تعالى اخل لكم ليلة  
الصيام الرفقة الى نسائكم والمدينة لفتح في الامنة  
اي رجا وكنت امة فخرت عليه ابراهيم غير ابيه  
وجوابه انها امة امة وكثيرا سيرا وهي في  
عدك زوج حر او عير

ووكء ابي سعد قتال ابراهيم

بلا اذنه من غير حذر ابي سعد

ومثال هذا اذا اخذ من ابراهيم امة لا يبي سعدا عواما  
كثيرا ووكثيرا ابو سعد لم يبرو حقا به الولد وكان  
له اربع ولدا له سبعة ويغير من قيمتها يوم المرجع على  
الرجاء ولو اتوفى وان كانت امة قليلة كالشهر  
ونصف الشهر فهو زان وقال ابراهيم انا كان  
الخدم عالم بالتحريم حروا عزير بجهل عوق وقومت  
عليه ثقله بر شرف المذهب في باب امهات الاولاد  
ومعتقة ما مكنت بعد عتقها

لغة

وما خير وهما في الغراق مع العبر

اي امة عتقت ثم عير ولم تكن العير من نفسها

بعد العتق ولم يثبت لها خيار في نفسها والجواب

ان هذه امة زوجها سيرها ووقفه مهرها وان يبرها  
العبد فمن ضال السير فأوصى بعثتها فماتت فكانت  
كخاف الثلث فعتقت فاما اختارنا ففسها رجع  
النزوح بالمهر على السير في تركته وحينئذ لا يخرج  
من الثلث فيعتق بعضها واذا لم يعتق جميعها لم يكن  
لها خيار فاشبات الخيار لها يؤدي الى رقة يدها  
ورقاً بعضها يقتضيه ليد الخيارها والشرايع  
متشوف للمرية فاسفكنا الخيار والحجنا  
العتق وبعثت زوجة للعبد قاله ابراهيم  
وذات حليل انقز النزوح موثراً  
من القتل في القصاص للقتل بالسر  
أي رجل واجب عليه القتل فماتت زوجته فسقط  
عنه القتل وهذا رجل قتل أباً زوجته وهو عمة ورتكا  
لغويته شقيقه وبنته التي هي الزوجة فلم  
يقتلها عنه مائة (النزوح) فماتت مع المقول  
فسقط عنه القتل  
وزوجته حرة وهي حامل  
وذو بطنها غير فماتت العبد

شأن

وهي امة حامل من زوج حرة وهبها سيرها الشرايع  
كواوصى بهاله واستثنى جنبها ثم اعتق  
الموهوب له أو الموصى له الأمة فأما الجنب  
يبقى عبداً للمواهب أو الموصى له استثناء الجنب  
في الشرايع كما في خلاف المعاوضات

و شرايع يرى استلحاقه للبرعية  
كما يرى أهل الدنيا والشر  
وهو إذا أسلم الكافر واستلم الولد  
الزنا في حال كونه بمقتضاه وقولنا قاله الشرايع  
وقوله ابن عمية ابن زينا  
وناف ابنه والابن في الشرايع لاحقة  
اذامات نافية وهو بايلارد  
أي رجل نفى ولله ثم مات قبل اللعان قال الولد  
لاحقاً به لأنه لا يتخيه عنه الا اللعان الذي  
مات قبله

وما امة ينمى الى الرقة نصفها  
ونصفه حكم الأمومة بالولد  
وهي امة كانت حرة وعبد فوكلها في حرة

واحد فجات بول لستة اشهر فوكل والثانية  
 وترا عيال فرعيت له الخافة فالتحقت بهما  
 فان الولي رعتة على الحى لانه قرعتة عليه نصفه  
 فيكمل عليه ويغرم نصف قيمة الولد لسيد  
 العبر وتقوم عليه الامه ويغاله وكوؤها ويكون  
 عندك نصفها المولود ونصفها رعتة حتى يولد لها  
 بعد شرائه النصف فيكون جميعها المولود  
 قاله ابرق حون في الغازل

و ذات حليل حرة في الاخ لها

اذا ما زنت ان يبيل الرجم بالجميل

أي حرة مسلمة ما قلت بالغة زنت فمخارة وهى  
 ذات زوج وزوجها موقوف على مشورة اخيها  
 وصورة هذا انها حرة تزوجت بعبر اخيها وهو  
 مملوك ولم ياذن له سيد في النكاح ثم زنت  
 فانت عليها البيعة وعلم سيد العبر من واجرها  
 فان اجاز نكاحه لمارحت وان لم يجره حرمت  
 حر البكر لاه العبر لا يمتصها الا اذا كان باذا سيير  
 قاله ابر عبد السلاع في قول ابى النخعي في اللف

شع ان كان له بين المصرف فللمستحقه اجازته  
 على المشهور

ومتى نصف عبده وهو موسى  
 ولم يستتم العتق في ذلك البصر  
 اي رجال عتق شقاهم عبدا يملك جميعه واعتق  
 نصفه عبدا ونصفه ونصفه الاخر لغيره وللمتق مال  
 ولا يستتم عتق الا واولايقوم عليه نصيب شريكه  
 وهو المفقود اذا فعل ذلك قبل النكاح فانه لا يستتم  
 عليه العتق ولا يقع عليه نصف شريكه كما في التبرك

وعقر ليح في صلاتك واقع  
 و كمت و كح فعاد لك العقر

وذلك اذا كان البيع مع الحاله وان شارب من اسنه  
 في الملاة لشارة خفيفة الى امضاء البيع

وسبعة عبران تحت بيعهم  
 من اجل مقال صادر من ابي عبد  
 وصورة هذا عبدا له سبعة اولاد صغار فجات  
 ابوه الى سيد الزمة فأخبره انه قراسل  
 فأوجبت عليه بيع جميعهم لان بيع الاب قروجب

المصرف في  
 بائع الذهب  
 بالخطبة  
 وعكسه

تحت  
 جفيرة

المصرف في  
 بائع الذهب  
 بالخطبة  
 وعكسه

المصرف في  
 بيع فضة  
 بذهب  
 وعكسه  
 وان تفاظ  
 ابي

باسلامه وهم تبع له في الاسلاف فصار قوله  
 قراسمت سببا لغير سيرهم على بيعهم للمسلمين  
 و مبراع بيعة جاز في الشئخ ائمة  
 بما شاء مديني وما شاء من قس  
 هذا مكاتب مات وترك اولاد عرت له في اثناء  
 كتابته وخلفه ما لا يسر فيه وفاء للكتابة الابيغ  
 له وللا مكاتب فباعها ولرها ودفن منها لسيد  
 المكاتب وخرج الولد حر كما في تهذيب البرادعي  
 ومبراع أيضا والراذيانة  
 ورجل يخطوا شعر علماء الامم على الولد  
 وصورتها حرة تنزوت بغير وصي السير العراف  
 في ذمته فاه اولدها العبر ابنا وبلغ الصبي ووكنته  
 امة في حلب صرا قيا فكتب سير العبد بالصرافة  
 فلم يكن عنده موجودا غير العبر فباعه ولده بالوكالة  
 من سيره واستوفى ماله منه  
 ومنها مبيع قاسر البيع ضامى  
 له مشتريه قبلما القيد بالتقصر  
 وهو الاجر يشتري النرج بعد ما لحاب وييسر او التمس  
 بعد 28

بعد ما لحاب بشي قاسر فتصيبه عاهة فيبلغ  
 فان صمانه من مشتريه لانه قابض له وان لم  
 يحصره بناء على ان صمانه والمبتاع بغير العقد  
 و به جزم المواق في تاجه والتاودي في حاله  
 والبناني في فاتحه وقر قال فيه التاودي في لغته  
 « لنا قاسر بالعقد يسمى تاجرا وان لم يكن قبله اجزا ايها العجمي »  
 فأجاب به بعض الكلبة بقوله:  
 « جوابا فدا العجم ما بيع قاسرا من التمر بعد الليب داغ لدا العجمي »  
 وانتقل الرهوني ما قاله الثلاثة وقال انه غير مشهور  
 وغير البشير بقوله  
 « وليكن ذاقوا ضيقه فلا تحذر والمزهب المشهور بغير العذر  
 ولا تغترب بالتاج مع عالم ولا يفتح وكحال ما تهادى بط العجمي »  
 والله الموفق  
 ووالله كفا قد حبال بنعمة وأشهر والشهادة في الحوز لم يجر  
 مثاله حر وهب لولد الرقيقة شيئا واشتهر عليه بينة  
 فاه اشهاد له لا يكون حوزا حكما للابراذال بعد حوز  
 السير للابى حوزا حسيا بخلاف ما لو كانت امة حرة  
 فاه اشهاد الاب للابريكون حوزا  
 29



و شتمى له ما ولا عجز لم يكن  
 له فيه قوايا لاجازة والرد  
 مثاله مر استلمة ولراش انكره شج مات الولدونه  
 ما افان الما ليوقة ليس للأب الذي انكره فيه تلف  
 لأجر انكاره ولكي يقضى منه دينه فليروا  
 استلمة ولراش انكره  
 وشالة اذا أوصيت برفع مثلها  
 و قيمتها حتى عليك بلارد

والشك هنا بمعنى الكسبي قال الشاعر:  
 « شاة تجومل مفرد » واصميتها قتلها ومثاله من  
 أودع حر ما نجح بحبيل ما دله فقتله المحرم فإنه يجب  
 على المحرم مثله جزاء قال تعالى مثلما قتلوا النفس  
 و قيمته لطائره لأن مر استملك شيئاً شتمى فعليه قيمته  
 وكردك شاة في يزيك وديعة  
 وجوب على غرة لها بعد ذلك  
 الشاة هنا أيضا الكسبي ومثاله ما نص عليه شارح  
 الشيخ فليلا عند قول في الكلال على حرمة الصيد  
 على المحرم ولا يستودعه ان المودع ان قبل وديعة

الصيد 30

عجزا  
3

الصير و يجب عليه رد له به ان كان حاضرا وان غاب  
 و يجب عليه الحلاقه ويرفع قيمته له به  
 ومنها قيفة حرفه الشرح سيرا  
 بحرفه ان هذا الحمل والتعريف بالجر  
 وهذا اذا كان للعباد من عافية أو جرد كذا  
 وقومات فحرفه سير العبد فان للعباد اقامة البحر  
 على سيره الذي قرف اياه أو جرد الحمري الميبي  
 كما نص عليه غير واحد

وموت له هكذا الشعر يير واوله  
 وتعلق عنه في الجراح بنو سدر  
 وذلك اذا تزوجت امرأه مريضة سحر احد الشعيريين  
 ولها منه اولاد وكان لك المراهة موت فان عقل  
 جنايته الخطأ على اقوامها بنى سدر واولادها  
 ان ماتت لأولادها الا شعيريين كما في المرونة  
 وفي البيت يجوز لأن الولد لا يكون للشعيرين الا بعد موتها  
 ودعوى بغير ما يبرئوتها

ميتي تجرد لم يملوا اخوان الجحر  
 سأل في البيت عن شتمه يثبت بشاهدين او عماله

31

شئني على كلكم اذ اخر فانكر المرعي عليه ولم يجر المرعي  
 بينة ولم يجلف المنكر اي لم تلزمه اليه والظاهر  
 ان ما ثبت بالشاهد واليمين يجر دعت دعوى مرعيه  
 لا بد فيه من يمين المنكر ومثال هذا ما ادعى رة شئني  
 وجر دعت دعواه فلم يجر شهودا عليها فاه المرعي  
 عليه لانها مع اليه مع انها دعوى تثبت بشاهد  
 ويمين كما في الشئني خيبي وغيره  
 وقائل شئني لا يريه وقد ائتت  
 شهود على ذلك القتل في غير ما عسر  
 وذلك ان الولد اذا قتلت مولدها نكحها فانها لا تتبع  
 بالرية عن راي القاسم وتكون حرة  
 ومريكم ما استثناه ساوي الذي مضى  
 فهمت له ثيبه عن ذوى القصر  
 وذلك لان الاستثناء عندهم اذا استغرة المستثنى  
 منه لم يغير شئني ولم يجر ومقال خلقت ثلاثا  
 الاثلاثا حرمت عليه لعزم مكة استثنائه وصي  
 وقالوا هبتك عشرة الا عشرة ملة الهبة  
 ولم يجر الاستثناء والاستثناء الذي اشار اليه  
 32

٤٦

في البيت انه مستغرة ويطلع مع ذلك وهو  
 اذا اوصى بعشرة الا عشرة لذي يرثه الاستثناء  
 المستغرة هنا يجر وتبطل الوصية كما في الشئني  
 ومك اخذ التقلير ان ياجتهاد  
 يقع حلالا لا قتل لزو الر شر  
 ان سألني خصومة لا يجوز ان يحكم فيها بتقلير  
 العلماء وانما يجوز الحكم فيها بالا اجتهاد وهي  
 مسألة الحكمين التي لا يجوز للحكمين  
 ان يقللا غيرهما بل يحكمان بما يرايه من خلاف او صلح  
 او خلع وينفذ ذلك سواء وافق حكم قاضي  
 البلد او خالفه  
 وعز او كير منك في بيع سلعة  
 لذي رؤساء الملح مستوجب الر  
 اي رجلا على بيع سلعة فانهم من الوكلاء فيجوز  
 عز التوكيل وليس له عز له وجوابه انه المارتهى  
 اذا وكله الرافعي على بيع الرافعي لا يجوز عز له  
 لان المارتهى تعلق عقده بالر هي ذكره المتيك  
 في باب شروك النكاح ومما تغلف للموكر بفتح  
 33

وكذا

المارتهى

الكاف حقه في الوكالة لم يجر عن له  
 وشيء لشخصي بزله دون بيعة  
 يجوز كذاك العكس لانك اذا جسر  
 سألني شيء تجوز هبته دون بيعة وشيء يجوز  
 بيعة دون هبته فالأول الحجج الألفية تجوز هبته  
 ولا يجوز بيعة والثانية ما لم يجر احد الطرفين  
 بماله يجوز له البيع ولا تجوز له الهبة والله تعالى  
 اعلم وقوله لانك اذا جردت ما يمتنع  
 ودفتك شيئا غير مثاوقية  
 هبته لما تلفت لا يجر بي الورد  
 أي رجما تلف شيئا لشخصي وعبر عنه بجره بي الورد  
 ولزمه ضمانه بخير قيمة ولا مثالي وهو ليس  
 المهرال فإنه يعكس ما عاين ثم كما جاز  
 فالخيرت الصريح او غالب القول  
 وما عتيق ليس للبرتابعا  
 ولم يشتركه قبل متفق ذا العبر  
 سألني رجل أعتق عبدا ولم يشتركه ماله ولم  
 يبيع العبد ماله قلت هو والسفينة اذا أعتق أم ولده  
 فقر 34

أدعى على  
 الأقران  
 أو غلب  
 التوفيق

فقرسئل عنها ابن القاسم أيتبعها مالها فقال لا  
 وأما العتق فما ضل لأنه ترك لما كان  
 له من الاستمتاع بها وكذلك عن أبي وهب  
 السفينة يمثل بغيره فالعتق نافذ ولا يبيعه  
 ماله وقال ابن القاسم لا يبيعه عليه  
 وداخر جرد من تراست لم يبيعت  
 ولم يلزم مولا عبد الملك للبراد  
 أي من ادعى في تركه رجما مالا بغير شهود ولا يجره  
 أم الولد قال ابن العطار في وثائقه انما تفسر  
 أم الولد في غير شئ في البيت من الشبهة  
 اليسير من متاع النساء فهو لها اذا ادعت وأما  
 الشئ والكثير فلا تصرف فيه الا بيئته  
 وجبر الزى استحق شيئا برفعه  
 فراء لما استحق جبره بل الرد  
 أي رجما استحق شيئا من يجره وثبت أنه له  
 لا يمكن على المسامحة منه مرد له حتى يرفع  
 ثمنه او قيمته ان لم يعلم اللهم فقال المسامحة  
 لا حاجة لي به ولم يلتفت الى قوله ويجبر على فرائده

في حق  
 عليه  
 جرح اليك  
 اذ لم  
 لا يجره  
 يشتر السيرة  
 ولد عن  
 البيت الخ  
 35

مضى هو بيرة و هذا الشيء هو اوع الولد اذا  
علم بها براءى قسمته في الغنيمه جهلا بانها  
اع و لم مسلح فاع مولدها يجرى على فرائدها  
ولاه الغنيمه اذا اسلمت المسلح منها  
شيئا بعد القسمة ثم ياخذ منه بيرة على  
يرفع ثمنه اع ولا غنيمه

و دير مريح لم يمل نموته

فما شاء هذا الربى يابى ذوى الجرد  
وذلك اذا اسلم الى رجل فى حائكى بعد  
زهوله بالشروك المعتملة في التسلم فمات  
المسلح اليه قبل ان يصير ركبا فلا يردى  
الصبر الى ان يرحل لانه حقه في معير  
لا يستكبح قبضه بخلاف الربى الذي في  
ذمته فانه يجازى لموت كما في تغيير ابيه  
الجزاهيم الاعرج

انعم

الايام

و بيع سعير نصف دار لما من  
ولم يشفتى فيه الشريط ابو هند  
هذه الرار نصفها وقف على ابيه هنو ونصف

36 ملك

ملك سعير فاذا ابغيت الحصة المملوكه  
فليس للمعجبس عليه الاخذ بالشفعة لنفسه  
على وجه الملك بالاخلاق و هال ان ياخذ  
بالشفعة فيلحقه باليسر و المشهور ليس له  
ذلك قوله و يشفتى و كرفيه المزارع  
الجزوم و م يلح ينون التوكير الخفيفة على امر

قوله يحسبه الجاهل ما يعلم الا كما تقدم ذكره في و شتر اذا لم يسبق اليه

### و ايتيم لا يرى لوصيه

### مقالته منه تبرع بالرد

اي يتيم له ان يترفع في المال الكثير بغير اذن  
وصيه و ليس ذلك على وجه الترشيد و ذلك  
اذا تصرف رجل على يتيم موله عليه بصرفه  
و شرا في صرفته ان تكون يد اليتيم مكلفه  
عليها و لا ينكر الوصيه بشئ فان تلك  
المدقة يتيم فغير اليتيم بغير اذن وليه  
كيف شاء و لا ينالها على الولاية على  
خلاف غيرها و لكن ما ذكرناه هو ما اقصى به  
الفقهاء لما نزلت

37

وشنخى لأرباب الريون فليس  
 وفيهم من يبيع عندهم خمر بالليل  
 و هزار جالدين على رجل فقاهم الغرما على ذلك  
 الرجل فخلصوه واقتسموا ماله وليس  
 لذلك الرجل أن يدخل معهم والمائة يدينه  
 الذي له عليه وهذا هو السير إذا كانت  
 عبده ثم قلع الغرما على العبد وكان ما دونها  
 له في التجارة فان السير لا يجازى  
 بالكتابة لأنها ليست يرضى ثابت كسائر  
 الريون ومكتمها أنه ان اذى عنه وان يحرق  
 وما سير باعول في عتق عبده  
**وياعبيا** يبيعهم سير العبد  
 وهو العبد المشترك يبيع وعبد إذا أعتق  
 العبد حصة و اجاز سيره عتقه فان المنة  
 بعضه يقع في مال السير الأعلى فان وفي  
 مال السير بغيره العبد فلا كلام واللا في باع  
 الأسفل في تكلمة النصف الباقي من العبد  
 المشترك والى هذا أشار الناظم بقوله  
 الغنم

بيقة 38

لا

بيقة 37  
 يجمع العبدان في مال  
 على سير قريب في عتق عبده  
 وما ذنبه حتى يباع ويشترى  
 وبلغ المملوك غلبة قصر  
 ويملكه بالبيع ان شاء فاعلم  
 فزا حكره والعقل حاضر  
 فهذا دليل انه غير مترك  
 بحسب ولا قبح ففقه عندهم  
 و أشار الشيخ الى للمسألة وان اجاز عبده جزاء وقوع

فر

بغول

وما هيته ممنوعة الراد عندهم  
**وعارية** كملك ممنوعة الراد

فالهبة التي يبيع على الموهوب قبولها ويمنع عليه  
 رد هبة العار له لو ضونه فيلزمه على المشهور  
 قبولها ثمفة المنع في ذلك والطارية التي يبيع  
 قبولها ولا يجوز رد هبة العار انما اذا اخرجها رجلا ثوبا  
 يملكه و يجب عليه قبولها منه

قبولها

وما اجتمعت فيه شي وكحوالة  
**وقال الجلال للمياله**

اي هو الحال رجلا بما نده على ولد عليه ما حاله  
 وذلك مرضى المياله ولا يجير او جيع في الحوالة جميع  
 بشر وكما شرح ان المياله عليه مات فقير للمياله ارجح  
 الحرمي حاله كذا في حاله غير يبيع على امرئ الخ العرس

39

بتلك المائة ففي المتكيفة و ابن الموازي اذا  
كان على الرجاء و احواله على النجوة  
فيما خالها به فماتت قبل ان يقضى الحال  
دينه منها فانه لا يرجع على النجوة بربنه  
و لا بعد ذلك حكم الرب و الشا بته الزمة  
لان ذلك غير عوض مالي  
وقال في شئ من حلاله  
وقال في وقت الشئ طير جع بالجلد

ارجح اي رجل قال يا اي الزانية لا تخروني من  
حلاله و هما ستون و مائة جلد المشارة اليها  
منه و ذلك اذا قال يا اي الزانية لا اخرا تخلفاء  
الاربعه و كانت امة قد سلمت خانه يجره ي  
فقاله العرفي في شرح الجلاب و قال ولا اجعل  
كسواذ في حيا و كلمة لظلمة هؤلاء على  
غيرهم و امة حرمه قز في افر او هو قاذف  
اع احرا تخلفاء الاربعه اذا كانت غير مسلمة  
فتسبوا الى الزنا فانه يجره الغرية لحرمة التخلفاء  
و مكة تنزع عند النبي صلى الله عليه و سلم

و حاشية 40

و حاشية بتة غير يمينها  
و ليس عليها اعتق ذلكم العبر  
وهي المولى عليها فان حلفت بتة عبر  
و حنثت فلا يلزم منه العتق ففي حنث الواضحة  
لا حنث على بك في يمين ان كانت في ولا ينة  
اب او وصيه او خليفته سلكه في عتق او غيره  
حتى يبلغ اربع سنين او تجاوزها قاله ابراهيم  
في الغازل

و شئ له ميراث شئ باسمه  
ولا يحسب ان يشبهه اذا طالت الحر  
وهو مستحق و لرائع انكره شح مات  
الولد فلا يرثه الوالد و اذا مات الوالد فلا يرثه  
الولد و قد تقدم الكلام فيه عند قوله و شئ  
له مال ولا غيرها

و سارق ما فوق النصاب يجره  
لشئ يمين ليس يقكع في الحد  
اي رجل سرق مالا مملوكا من حر يترد قيمته  
على نصاب السرقة و ليس بين المسروق منه

امله

واحدة

41

والسارق قرابة ولا يقطع عليه وذلك اذا سرق  
ما يجوز تملكه دون بيعه كالكلب ونحوه  
الاصحح حجة فقال ابو القاسم واصبح  
لا يقطع وقال الشهب يقطع قاله عبد المنعم  
ابن العرسى الغزناني في احكام الغزوات

العرس

وعزل شهير من عقير قرابت  
شهادته واثره **عقير** ونبي **البحر**

هذا اذا كان الشاهد العقيلي ناقلا شهادة  
عمرو بن الجعد فان شهادته الناقلة تبطل بنفسه  
المنقولة عنه لان شهادته الفرج بنفسه  
الاصح وعداوته للمشهود عليه قبل الفرج  
بشهادة الفرج

وعزل رضى ليست تلي شهادته  
له لزوى الغزبي ولا لزوى البصر  
اي عزل لا يجوز شهادته لا عزفى  
الناس كاقية وليس فيه مانع قرابة  
ولا عداوة وهو العدل المولى عليه عن ابي  
القاسم وقال الشهب يجوز شهادته اذا كان

عليه

عزله 42

عزله

وسارق دينار آخر ونحوه يقع  
باقراره قلع وشروا في السر  
شهو ذنبي قلع من غير ثلاثة  
ورابعهم اوسع سليمان بن عمر

اي رجل مسلم عاقل اعترف بسرقة مختار  
ولا حر عليه وهذا مسلح سارق في حال اسره  
عند الكافر ثم يعرضه بلاد المسلمين فيقتل بالسرقة  
فلا يقع عليه غيرها قولوا واحدا وامثالها اقر  
بالذنب في حال اسره عند الكافر فقال ابو القاسم  
يجوز قال عبد الملك لا حر عليه قوله في البيت

قوله

شروا في العراي مثله وهو مبتدأ خبره في  
البيت الثاني فهو ذنبي ومعنى البيت الثاني  
انها امر الله شهرا عليها بالذنب اربعة فحكم بغير  
ثلاثة منهم ويسلم الرابع هو الحد وهذا اذا كان  
رابع الثلاثة زوجا ولا عنها غيره من الثلاثة  
ويسلم الزوج من العتق وان لم يلاعه من جميع  
ومر ولشتمه وامره وثلثه عليه ولم يلحقه ذلك المراد

43

هذا اذا علم انما حكم أي القاضى والأمر بأه  
 الشاهدي بقتر فله لغلة شاهرا زور وعلم  
 يكز بهما فحكم القاضى بالخصاص فامر هو  
 والأمر بقتر المشهود عليه بالقزاز ورأفاه  
 الأمر بقتر يقتضى منهما ولا يقتضى من  
 من الامور المباشرة بالقتر ان لا يعلم بكز  
 المشهود خيلوا وان علم انما حكم بكز يوم وحكم بالقضاه  
 وما العبد كما امر الرق له يكي

لستيزك الغرض ان تتراع مع العبد  
 وليس بزي ديروا مات له ميراث  
 لا غير بنيه أو أخيه مع الجسر

هذا اذا شهد شاهرا على شخصه انه عبد لغلا  
 وهو يرعى الحرية فحكم القاضى برقه لغلا  
 ثم رجعا على شهادتهما فان الحكم بالرق يرضى  
 ولكى الشاهدي يجر ما ان المشهود به قد  
 نظير ما استغله به سيره وان كان سيره اترا  
 منه مالا فانهما يجر ما له تكفين ذلك ولا يجوز  
 للسيران يا خز ذلك المال الذي اخذ العبد من

الشاهدي 44

الشاهدي واه مات العبد من ثا السير  
 هذا المال في اعين ثا ورثة العبدان كانوز  
 احرا او ان لا يكي له وارثا فهو بيت المال  
 وان المسألة أشار الشيخ خيلوا بقوله وان  
 كان يجرى ثم فلاحه الى داخله  
 وشتى له ثا ابية ومع يكي  
 لاخو له فهد سوى ثلث الفهد

مثاله والله نعه اعلم انه اذا شهد شاهرا  
 لعبد انه ابر سيرة الحر فقضيه بشهادتهما ثم  
 رجعا عنهما فان حكم بالنسب ماض وعليهما السيد  
 قيمة العبد فان مات السير وثر كولد اعين هذا الولد  
 فان القيمة تكون له خاصة ويقتسمان غيرها  
 من ثا كة الأب فاذا كانت قيمة المستلمة مائة مثلا  
 وباقى الشركة ما تترفاه الولد الذي لم يقع فيه النزاع  
 يختص بالمائة المأخوذة من قيمة أخيه والشاهدي  
 ويقتسمان الما تتر الباقية فمال الولد المتنازع فيه  
 هو ثلث الشركة والولد غير المتنازع فيه ثلثها  
 قوله لاخو يسكون الخاء وبالواول لغة في الأخ

45



ومولتي ايلاؤه غير لازم  
 اذا كان مراهل الشراء ذوى الوجر  
 وفي مقرمات ابرشمانه واهل الايلاء  
 اي ايلاء السخيه البالغ له وجته فان دخل بسبب  
 يمين اللقاة وهو فيها على حثت او بسبب امتناع  
 وديه من ان يكفر عنه في الفهارز من وان كان  
 حلف على غير الوكده فينكر الى يمينه فان كانت  
 بعتة او صدقة او ما شبه ذلك مما لا يجوز  
 فعله وهم يجسر عليه في ذلك وبيعه لم يلزمه  
 به الايلاء وان كانت بالله تعالى لزمه الايلاء  
 ان لم يكن له مال ولم يلزمه ان كان له مال والوجر  
 في البيت بمعنى الغنى قال تعالى اسكنوه في  
 مدينتهم ما يحبونهم  
 وما عشرين مع خمسة قد تقاسموا  
 شرا تاعا على النحر الذي لكم ابيري  
 فينصف ثلث ثم ثلث لثلثهم  
 وسدس لثلث فلين يا اخا الجبر

وهو 46

تد

وهو رجل مات كلاله وورثته خمسة عشر رجلا خمسة منهم  
 ابناء عم واخوة لام وخمسة ابناء عم وليسوا اخوة لام  
 وخمسة اخوة لام فكل واحد من الخمسة الاولون لهم نصف  
 التركة والخمسة الذين هم اخوة لام فكل واحد منهم  
 وورثوه بالفرض والخمسة الذين هم ابناء عم فكل  
 واحد منهم ثلث وورثوه بالتصيب والشرس اربعة ثلثهم وورثه  
 وما اخوة ثلثهم وارثا ميبينهم اخوة لهم الوارثون  
 وثلثه كمارا في السراج الى سدر

وسدس لثلث ثم سدس لثلث  
 ولينس اخوة لهم ما ان يؤمرا كذا الجبر  
 وهم ثلاثة اخوة اعتقوا امه وبن وزوجها الصغرهم  
 واسمهم سدر ثم ماتت وثلث مالها فسدس نصفه  
 بالنزوحية وسدس بالولاية وثلث بالسرسان  
 الباقين ييريكو وخالدو نضمها بعضهم فقال  
 ثلاثة اخوة لابوام وكلهم الى غير فقير  
 اخذوا ربع صوفة الدرهم اثنا وكانا ميبينهم مال كثير  
 فحاز الاكبر لها ثلثا وبقى المال فازيد المغير  
 وزوج اخوها حاز من ودار زوجها  
 سوى ثمنها فانك حكمة الفرد

47

والخمس الذين هم ابناء عم فكل واحد منهم ثلث وورثوه بالتصيب

وذلك بان يتزوج الرجل امرأة زوجة أبيه فتاتته  
 منه بولر ثم يموت الرجل في حياة أبيه ويترك  
 ابنه وأباه ثم يموت الأب عزوجته وعرا خيهما الذي  
 هو ابن ابن زوجته فيكون له الثلثي ولأخيهما الذي  
 هو ابن الابن باقى المال

و شئهما وارثان ميثلا كما جيل  
 مع الارث فاذا ذكر في جواب الزاير  
 أي وارثان ماتا موروثهما كلاهما ميراثا  
 ويجب الآخر وذلك اذا كان الميت قد  
 ترك مالا وموالا سخلبي ولم يرته الا جده  
 و ابراهيمه فايجب ابي الاخ على المال وميرته  
 و ابر الاخ يجيب الجدي الولاء فكلاهما  
 وارثان و حاجب ونكهما بعضهم فقال  
 في عاصباة توى ياقع ميثما كلاهما وارثان والتايجب  
 ونكهم بعضهم جوابه فقال

هما سليل اخ جد و قدر ما ميثم ولأولادها يلقب  
 فايجر قطعاً حوى مالا و جراح  
 وانتمت الغازي بذكر فيفة  
 من دا حجاج منكر الجرم الزود  
 وتلك 48

و في كل ما  
 من ماله  
 و في كل ما  
 من ماله

وتلك الفريضة هي اختار من تاه اشترت اأمها  
 ثم اأمها و اجنيبا اشترت ابا الا اختير ثم ماتت  
 اخرى الا اختير في تعلق الا اختاروا للاجنبي الذي  
 اشترى اباها مع ادم ما قبلها النصف بالاختار  
 والباقي لمعتقى الأب وهما للأع والاجنبي  
 فللاجنبي نصف أي نصف الباقي والثاني للأع  
 وهي قرمات فللاخت الحية نصف بالولاء والنصف  
 الباقي لمعتقى الاب وهما للاجنبي والأع فللاجنبي  
 نصف أيضا وللأخت نصف الباقي بالولاء والنصف  
 الباقي لمعتقى الأب وهكذا الى غير نهاية ويبقى  
 شيء ولا ينقص على هذا النمك فتأمله يثبت  
 لك انهم الفرد ولقرمات هذه الفريضة قبل وقلت  
 متى اشترت البنت اأمها وبعد ا اشترت هي مع شخص اباها عبرا  
 اشترت مع هي مع شخص اباها عبرا  
 ومات أب والأع ثم أتى الردي

لا خير بينهما تستتقي الجوهر القراد  
 انتهى بحمد الله وحسن عونه على يد كاتبه لنفسه  
 ولم يرد ان ينتفع به من المسلمين في نسخة القرية  
 بحلى وقد رجعت تلك النسخة من عدة نسخ  
 بحمد من مولود من اجد الملقب بالسبي  
 قيب على الجميع و اميرنا اميرنا اميرنا  
 49

كسنت

الى مدرس فاسم الغر أسئلة

عياح العلم اها الغر والملاكة  
ع حاض قسح متروك لوالده  
صار البكاء له حظا والتركه

وماله مانع في القسح يمنع

و حاز الالبغ عند كرامته  
و عكوا ميث لا يمتنع او جنب

و مسجود فروع الفقه مشيكة  
واسع في الافراد والتزكيز تزكيز

و فتح قابر بنوي وا حرس لكة  
و اي عقر لعبد و سيرة

و لامر داله من سيرة ملكه  
و جوهر قزير عتد الخبير به

و بيضة بسكويه لاولا حركه  
اريد منكم جوابا باريا حسانا

نكمة والافعال عليكم الشبكه